

مؤتمر "طرق مبتكرة لمواجهة التطرف العنفي"
بيت المستقبل ومؤسسة كونراد أديناور
الجمعة، 11 كانون الأول، 2015
فندق الكومودور – بيروت

تقرير

عقد بيت المستقبل بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور مؤتمرا حول "طرق مبتكرة لمواجهة التطرف العنفي" في فندق الكومودور يوم الجمعة، 11 كانون الأول 2015، وذلك ضمن سلسلة نشاطاته الآيلة إلى تسليط الضوء على القضايا الشائكة التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط ومناقشتها من وجهات نظر مختلفة ومحاولة إيجاد حلول لها قابلة للتطبيق.

شارك في المؤتمر مجموعة من الخبراء الأميركيين والأوروبيين واللبنانيين والعرب، بهدف الإحاطة بأسباب التطرف العنفي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية، ومحاولة التوصل إلى رسم خريطة طريق لمواجهة هذه الآفة التي باتت تهدد استقرار المجتمعات البشرية في مستهل القرن الواحد والعشرين.

الجلسة الافتتاحية:

افتتح الرئيس أمين الجميل المؤتمر بكلمة رحب فيها بالحاضرين لاسيما الخبراء الأجانب والعرب، وقال إن بيت المستقبل ومؤسسة كونراد أديناور قررا طرح موضوع الإرهاب إدراكا منهما لحجم خطورته منذ أن بدأ في السبعينات وحتى وقتنا الحاضر، حيث اتخذ حجما دوليا ومنظما وبلغت وحشيتها حدا همجيا، وبات ينتقل من منطقة الى منطقة في العالم العربي والدول الأوروبية وأميركا، حتى أصبح كالطاعون. وأضاف أنه كان لا بد من وقفة وجدانية لمقاربة موضوع الإرهاب، إذ أن أكثر ما يقلق هو البعد الديني الذي بدأ يأخذه بعد أن كان له سابقا بعدا أيديولوجيا، إضافة إلى عدم وجود خطة حكيمة لمواجهة. وأوضح أن هناك مقاربات عدة لمكافحة الإرهاب، تأتي المواجهة العسكرية التي تحصل اليوم في مقدمتها، كما هي الحال مع التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في سوريا والعراق والتحالف العربي لمواجهة الحوثيين في اليمن والتحالف الروسي والإيراني والسوري لمحاربة داعش في سوريا. هذه المقاربة العسكرية مفيدة في هذه المرحلة، حتى أن الفاتيكان أيد اللجوء إليها لمكافحة العنف السائد، ولكنها لا تكفي. وقال إن بيت المستقبل ينكب منذ فترة على مناقشة مشاكل المجتمعات المعاصرة ويحاول إيجاد حلول لها من خلال ورش العمل التي ينظمها. وسلط الضوء على أهمية وضع مشروع مارشال عربي لمعالجة المشاكل التي تعصف بالعالم العربي وإرساء أسس لمستقبل أفضل للمنطقة.

وركز على نقاط ثلاث يجب أخذها بعين الاعتبار عند مناقشة مكافحة الإرهاب بالتزامن مع المواجهة العسكرية.

أولا مسألة الحوكمة الصالحة، معتبرا أن الحركات المتطرفة نشأت بسبب غياب الحوكمة الصالحة في بعض الدول. وهي تقتضي الشفافية لمنع الفساد وإدارة الدول بشكل حكيم يواكب العصر. وأشار إلى أن بيت المستقبل ينكب على دراسة هذه المسألة لبلورتها.

النقطة الثانية هي قضية التربية التي تعتبر أساسا في مواجهة العنف السياسي، إذ أن غياب ثقافة التسامح واحترام الآخر شكّل حاضنة للتطرف، لاسيما في ظل انتشار المدارس الدينية دون أي رقيب. وأكد أنه من خلال التربية والثقافة، يمكن مواجهة التطرف الديني والعنف السياسي بشكل مباشر، معتبرا أن معالجة موضوع التربية وتصويبها أمر حيوي حرصا على الجيل الصاعد ورحمة به.

النقطة الثالثة هي الإنماء، إذ أن انعدام التنمية شكّل سببا رئيسا في نمو ظاهرة التطرف العنفي.

وتمنى أخيرا أن يخرج هذا المؤتمر بإقتراحات لمواجهة مشكلة التطرف العنفي من خلال الأخذ بعين الاعتبار هذه النقاط الثلاث. وشجع على قيام هيئة دائمة للحوار بين الأديان في ظل ردود الفعل الخجولة للمؤسسات الدينية، وبخاصة الإسلامية منها، حيال التطرف الديني. وذكّر بالمبادرة التي طرحها الأزهر منذ بضع سنوات في هذا الشأن، ولكن لم يتلقاها أحد ولم تتجاوب معها المؤسسات الدينية الأخرى لاسيما لجهة تصويب مسار التربية. وقال: علينا التعاون من أجل إنشاء هيئة مماثلة لكي تجتمع المؤسسات الدينية كافة وتأخذ موقفا من التطرف العنفي السائد إذ أن عمليات الذبح القتل تحصل باسم الدين.

وأكد أن مسؤولية رجال الدين في مواجهة التطرف العنفي كبيرة، مشجعا قيام مثل هذه الهيئة لإيجاد حد أدنى من القواسم المشتركة بين مختلف الأديان، ووضع استراتيجية قائمة على القيم الإنسانية لمواجهة هذه الظاهرة. وأمل باستمرار التعاون مع مجتمع الباحثين وأن لا يكون هذا اللقاء يتيما بل فاتحة لاجتماعات أخرى تعالج القضايا التي تعيننا جميعاً.

وألقى نيلز وارمر من مؤسسة كونراد أديناور كلمة رحب فيها بالحاضرين وشكر بيت المستقبل على اقتراح تنظيم هذا المؤتمر، مسلطا الضوء على التعاون بين المؤسساتين. وأثنى على كلام الرئيس أمين الجميل حول التطرف العنفي، موضوع المؤتمر، قائلا إنه اختصر جوهر المشكلة وأحاط بها من كل جوانبها. وأضاف أن أوروبا اختبرت الإرهاب الأيديولوجي في السبعينات، كما كانت مسرحا للإرهاب الديني في التسعينات، وها هي اليوم تمرّ بالتجربة نفسها. وأشار إلى الأنية التي يتسم بها الاهتمام بهذه القضية في أوروبا، إذ أن الإعلام الغربي يسلط الضوء عليها عندما تقع حادثة ما، ويخف اهتمامه بها تدريجيا إلى أن يتلاشى وينتهي الأمر عند هذا الحد ويصبح الموضوع طي النسيان. وأعرب عن سعادته لوجود خبراء أجانب، متمينا أن يخرج المؤتمر بنتائج إيجابية.

ثم عرض المدير التنفيذي لبيت المستقبل سام منسى لموضوع التطرف العنفي، مسلطا الضوء على الدوافع لهذا اللقاء، لاسيما لجهة توضيح موقف العالم العربي والإسلامي المتردد والضبابي من التطرف العنفي. وأضاف أن بيت المستقبل يسعى لإيجاد مساحة هادئة لمناقشة هذا الموضوع بعيدا عن الضجيج الإعلامي والسياسي ويعمل على استكشاف جوانبه وطرح أفكار مبتكرة تتخطى السائد وتسلط الضوء على ماهيته وأسبابه وسبل مواجهته.

الجلسة الأولى: "الوقاية من التطرف: مقاربة مبتكرة"

بدأت الجلسة الأولى بإدارة **جون بل** مدير برنامج الشرق الأوسط ومنطقة المتوسط في مركز توليدو في مدريد. تحدث فيها كل من **حسن منيمنة**، مدير Middle East Alternatives في واشنطن و**كريستينا إيجهورست**، منسقة إدارة الأزمات والنزاعات في المقر الرئيس لمؤسسة كونراد أديناور و**توماس فولك**، منسق الحوار بين الإسلام والأديان في المقر الرئيس لمؤسسة كونراد أديناور.

شكر بل المؤسستين على تنظيم هذا اللقاء وقال إن الغرب شهد موجات من الإرهاب، ولكن منذ حادثة باريس، أصبح الإعلام أكثر اهتماما بهذه المسألة وباتت مناقشتها أعمق تسعى إلى فهم ماهية هذه الظاهرة وأسبابها، لاسيما وأن بعض هذه الأسباب موجود في الغرب. وأضاف أن إعتناق بعض الغربيين للتطرف فكريا وسلوكيا، شكّل صدمة في المجتمعات الغربية وتحديا للسلطات السياسية. وأشار من ناحية أخرى، أنه مهما تكن أسباب التطرف العنفي ودوافعه، ما هو مؤكد حتى الآن أن طرق مكافحته لم تكن ناجعة. وأضاف أن هذا المؤتمر سيسمح بطرح وجهات نظر مختلفة لمواجهة التطرف العنفي نحتاج إلى مناقشتها للتوصل إلى تحديد ما يمكننا تطبيقه منها وما لا يمكننا تطبيقه. وبعد أن عرف بالمشاركين في هذه الجلسة أعطى الكلام **لحسن منيمنة**.

بدأ **منيمنة** مداخلته بالقول أن تحديد معنى الإرهاب وتحديد من هو إرهابي ما يزال موضوع جدل، إذ أن من يراه البعض عملا إرهابيا يراه البعض الآخر عملا بطوليا، ومن يراه البعض إرهابيا مجرما يراه البعض الآخر بطلا ومقاوما. وتابع أنه حتى الآن لم يتم الاتفاق على تعريف موحد للإرهاب.

وأوضح أنه هناك رؤيتين في محاولة تفسير معنى الإرهاب، الرؤية الأولى تعتمد التفسير البنيوي والثانية تعتمد التفسير الثقافي. وأشار إلى أن التفسير البنيوي الأكثر شيوعا يردّ سبب نشأة التطرف العنفي إلى العامل الاقتصادي أو الاقتصادي الاجتماعي أو الاقتصادي الاجتماعي الجيلي. وتحدث عن أهمية العامل الاقتصادي في نشأة التطرف العنفي والإرهاب، طارحا مثلا الشعار الذي رفعه أباتان ثورة يناير في مصر (عيش ، حرية، عدالة اجتماعية) والذي أعطى الأولوية للعيش الكريم. وأوضح أن الكبت والقضم الناتجين عن الظروف الاقتصادية الصعبة يؤديان إلى سلوك يخرج عن الإطار السياسي، ولا بد من معالجة الشؤون الاقتصادية للوقاية من التطرف. أما التفسير البنيوي الآخر فهو التفسير السياسي، الذي يربط نشأة الإرهاب من جهة بالأنظمة الاستبدادية وغياب المشاركة السياسية، ومن جهة أخرى بوجود منظومة دولية قائمة على المصالح. واعتبر أن إرساء ثقافة الديمقراطية والمشاركة السياسية والتداول في السلطة تساهم في منع التطرف، وكذلك حل بعض النزاعات الدولية، كالقضية الفلسطينية. والتفسير البنيوي الثالث والذي يلقى تجاوبا من الباحثين هو التفسير الاجتماعي-النفسي، لاسيما في ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط حيث يعاني الناس بعمامة والشباب بخاصة من العديد من الكوابت، مؤكدا أن معالجة هذا الجانب تساعد على الوقاية من التطرف والإرهاب.

أما الرؤية التي تعتمد على التفاسير الثقافية، أبسطها التفسير الذي يعيد سبب الإرهاب في الشرق الأوسط إلى طبيعة المجتمعات القائمة على السلطة والقوة وما تنتجه من تركيبة ثقافية. والتفسير الثاني الشائع في أوروبا والولايات المتحدة، يربط نشأة التطرف والإرهاب بجوهر الإسلام، معتبرا أن الحرب على الإرهاب

هي حرب بين الغرب والإسلام. وقال منيمنة إن هذا التفسير مكبل لكنه يلقي رواجاً في الغرب وبخاصة بعد أحداث 11/9، حين بدأ الكلام في الغرب بعمامة والولايات المتحدة بخاصة عن صراع حضارات. وفي هذا الإطار، يربط البعض الإرهاب بالفكر الوهابي السلفي وليس بالإسلام بعمامة، معتبراً أن الحرب مع الإرهاب هي حرب مع الثقافة الوهابية.

وبعد هذا العرض، أشار منيمنة إلى أن جميع هذه التفسيرات تلقي الضوء على جوانب من الموضوع ولكنها غير كافية. وتحدث عن التفسيرات الحضارية والتي لا تعني وجود تصادم بين الحضارات بقدر ما تعني وجود تصادم بين حداثة اكتملت في الغرب، وحداثة لم تكتمل في الشرق. وأوضح أن المجتمع الغربي أنتج عبر تاريخه ثقافة الدول المؤسساتية التي تقوم على احترام حقوق الإنسان والتسامح والقبول بالآخر، بدءاً بعصر النهضة والفكر التنويري الذي نجح مع الثورة الفرنسية. أما في الشرق، فقد تم اقتباس هذه الثقافة مع قادم جيش نابليون، ما مهد إلى قيام ما سمي في هذه المرحلة بالعاميات. وسعى الشرق إلى استيعاب هذه الثقافة ولكنه فشل لأنها في الأساس لا تشكل جزءاً من ثقافته.

وختم بالقول إنه عندما نرى ما جرى بعد الحرب العالمية الأولى من قيام نظام جديد يبدو الآن أنه مضطرب، يفرض علينا التقييم الموضوعي القول إن القرن العشرين في الشرق الأوسط كان قرن إعادة تشكيل الدولة واستيعاب مفهومها على الطريقة الأوروبية. ولكننا لم ننجح، وما تم إنشاؤه هو دول أبوية فاشلة، مؤكداً أن ما نشهده اليوم هو فشل حضاري على مدى 200 عاماً، عجزنا خلالها عن استيعاب المفاهيم الاجتماعية المنبثقة عن المفاهيم السياسية التي اقتبسناها عن الغرب. وقال إن عقلية المتطرف تنطلق من هذه الثابتة: لهم القنابل ولنا الاستشهاديون، عنفهم (الغرب) مخبأً وعنفاً مفتوحاً، لأننا نلجأ إليه لإعادة توازن الرعب بين الطرفين.

بدأ فولك مداخلته بالحديث عن سيطرة تنظيم داعش على مساحة من الأراضي في سوريا والعراق توازي مساحة بريطانيا، وقال إن ثمانية ملايين شخص يقيمون في هذه المناطق يتعرضون يومياً لتأثير عقيدته السلفية. وأضاف أن أكثر من 30 ألف مقاتل أجنبي التحقوا بتنظيم داعش، جاء معظمهم من تونس ومن دول أوروبية كفرنسا وألمانيا. وذكر أن العديد من الدول الأوروبية تواجه خطر نمو التطرف الإسلامي بين مواطنيها على الرغم من أن معظمهم كبر وترعرع في أروابها. وتابع أن عدداً كبيراً من الذين انضموا إلى الجماعات الإسلامية المتطرفة هم من الذين اعتنقوا الإسلام حديثاً، إضافة إلى عدد كبير من الجيل الثالث للمهاجرين المسلمين إلى أوروبا، بينهم عدد لا يستهان به من النساء. وسلط الضوء على الدور الذي يلعبه الانترنت في تعزيز ما سماه بـ "الجهاد الإلكتروني"، حيث تستخدم الجماعات الإسلامية المتطرفة الشبكة الإلكترونية في عمليات التجنيد ونشر عقيدتها والدعاية لها والتخطيط لعمليات ضد المرافق الاستخباراتية والأمنية الحساسة. وأكد على ضرورة أن تعتمد أوروبا استراتيجية جديدة تكون شاملة وموسعة لاجتثاث التطرف والوقاية منه، على أن يكون وضعها عملاً مشتركاً بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات التربوية والإعلامية إضافة إلى المؤسسات الإسلامية.

وتوسع في طرح مشكلة التطرف الديني في ألمانيا، قائلاً أن 4 ملايين مسلم يعيشون في ألمانيا، بينهم 43.890 إسلامي. وأوضح أن بين هؤلاء 31 ألف يعيشون تحت مظلة القانون ولا يشكلون خطراً. وقال

إن ما يقلق ألمانيا هو ازدياد عدد السلفيين إذ ارتفع عددهم من 3800 عام 2011 إلى 8000 عام 2015. وكشف أن 750 منهم غادروا البلاد للإلتحاق بداعش والمنظمات الإسلامية المتطرفة الأخرى في العراق وسوريا، قتل منهم 100 وعاد إلى ألمانيا ربعهم أي نحو 200 شخص.

وعن مظاهر هذا التطرف الديني السلفي تحدث عن وجود ثلاث فئات:

- السلفيون المتزمتون (Puristic) الذين يعيشون وفق رؤيتهم المتزمتة للشريعة الإسلامية ويمكن التعرف عليهم من ملابسهم وطريقة عيشهم
- السلفيون السياسيون أو ما يسمى بالحركات السلفية السياسية
- السلفيون الجهاديون وهم الموالون للجهاد والأكثر عرضة للتطرف العنفي

وعن أسباب التطرف، قال أنها متعددة ومتشابكة ترتبط بجوانب اجتماعية ونفسية وعقائدية. واستعرض الوسائل التي تعتمدها الحركات الإسلامية المتطرفة للتجنيد، معتبرا أن أخطرها هو الانترنت، حيث استقطب عبره عددا من النساء اللواتي تركن أسرهن للانضمام إلى داعش سعيا وراء البطولة، ودفع بعدد آخر من الشباب إلى اعتناق الإسلام للانضمام إلى الجماعات المتطرفة.

وعن الطرق التي تستخدمها ألمانيا للوقاية من التطرف، تحدث أولا عن تعريف الشباب بالإسلام تعريفا صحيحا، موضحا أن عدم معرفة الإسلام هي من أحد أسباب الإسلاموفوبيا التي بدأت تتزايد في أوروبا والتي قد تدفع الشباب المسلم في القارة إلى الانضمام إلى الحركات الجهادية. وأشار ثانيا إلى محاولة الترويج لتفسير تاريخي نقدي للقرآن يوضح معنى الآيات وأسباب نزولها ويعطي تفسيراً غير عنفي للدين الإسلامي. ولفت ثالثا إلى تعزيز التربية الإسلامية على مواقع التواصل الاجتماعي، إذ أن شباب اليوم يلجأون إلى الانترنت للحصول على إجابة حول استفساراتهم. فإلى جانب الأجوبة التي أغرق المتطرفون بها الشبكة العنكبوتية، لا بد من وجود مادة أخرى مضادة ترسم صورة أخرى للإسلام. وأضاف أن ألمانيا تعتمد أيضا في محاولتها للوقاية من التطرف مقارنة غير عنفية مع الشباب المعرضين للتطرف أو الذين سلكوا طريق التطرف وتحاول التقرب منهم لدفعهم إلى تغيير معتقداتهم.

وختم بالقول أن ألمانيا تشهد حاليا نموا للتطرف بين أفراد جيل المهاجرين الثالث الذين كبروا وترعرعوا فيها ويتكلمون لغتها وهم من مواطنيها، إضافة إلى الشباب الذين يعتنقون الإسلام. وأضاف أن هذا المشهد يدفعنا إلى محاولة استكشاف أسباب هذه الظاهرة بشكل جدي، وهذا جهد مشترك بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات التربوية والإعلامية، داعيا المؤسسات الإسلامية إلى المشاركة فيه وكبح سوء استغلال الدين.

وقبل إعطاء الكلمة إلى كريستينا أيخهورست، علق بل على ما عرضه فولك بالقول أن نشأة التطرف في الغرب تدل على أنه كما في الشرق، فشلت الدول في الغرب أيضا. وأضاف، كنا نعتقد أن الحوكمة في الغرب صالحة إلا أن ما يجري يجعلنا نعتقد العكس. وتساءل إذا كان بإمكان الإسلام المعتدل ردع من يسعى إلى خوض مغامرة التطرف العنفي.

بدأت إيخهورست مداخلتها بالتساؤل عن الأسباب التي تدفع الأوروبيين بعامة والالمان بخاصة الذين يعيشون حياة كريمة إلى مغادرة بلادهم للإلتحاق بداعش؟

وقالت إنه عندما بدأت هذه الظاهرة في ألمانيا قبل 4 سنوات، حصلت صدمة دفعت بالجميع إلى التساؤل عن هوية هؤلاء ولماذا يقدمون على مثل هذه العمل. ووجدت السلطات نفسها مرتبكة أمام هذه المشكلة. وتابعت أنه اليوم وبعد 4 سنوات، لا نستطيع القول إننا بتنا نعرف أكثر عن هذه الظاهرة إذ أن الواقع يظهر عدم وجود صورة نمطية واحدة لشخصية ما اصطلح على تسميته بالمقاتلين الأجانب، لاسيما وأن هؤلاء يأتون من بيئات اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة .

وأضافت أن هذا الأمر دفعنا إلى التوقف عن طرح سؤال "من هم هؤلاء"، والانتقال إلى محاولة معرفة الدوافع وراء انضمام شخص ما إلى الحركات الإسلامية المتطرفة. وفي هذا الإطار ظهرت نظريات عدة:

- نظرية تقول أن هؤلاء يعانون من أمراض نفسية وشخصياتهم ضعيفة. إلا أن الدراسات الميدانية أظهرت عدم صحة هذه النظرية إذ أن غالبية المنضمين إلى صفوف الحركات المتطرفة لا يعانون من أمراض نفسية.
- نظرية أخرى تقول أن هؤلاء لا يعانون من أمراض نفسية ولكن من أمراض عصبية يأتي في مقدمتها الإنهيار العصبي. ومرة أخرى أظهر الواقع عدم صحة هذا التفسير.
- نظرية ثالثة تقول أن السبب وراء هذه الظاهرة يكمن في طبيعة نفسية الرجل وعقليته وطريقة تفكيره، لجهة حبه للحروب والسلطة والمغامرة والمفاخرة والشهرة إلخ... وهنا أيضاً، لا وجود لدليل قاطع يبرهن صحة هذه النظرية.
- وهناك نظرية رابعة معقولة، تتحدث عن انضمام الشباب إلى الحركات المتطرفة خلال نقطة تحول في حياتهم (Situation of radical change theory). وأوضحت أنه وفقاً لهذه النظرية، عندما يطرأ تغيير سلبي كبير في حياة شخص ما، يصبح ضعيفاً وأكثر عرضة لمحاولات التجنيد. وشددت أنه على الرغم من منطوية هذه النظرية، تبقى غير شاملة وعاجزة عن تفسير جميع الحالات.

وختمت بالقول إننا ما زلنا لا نعرف الكثير عن ظاهرة التطرف العنفي في الغرب، مرجحة استحالة فهم هذه الظاهرة في ظل تعقيدات النفس البشرية. وأضافت أنه في ألمانيا، ما زلنا في نقطة الصفر وعلينا التواصل مع دول أخرى في أوروبا والمنطقة لمحاولة الإحاطة بها.

وبعد فتح باب النقاش، اعتبر البعض أن الغرب عندما يحصر محاولته لفهم انضمام الشباب إلى الحركات المتطرفة بالدوافع الشخصية والنفسية، إنما يسعى وراء أوهام وتخيلات. وقالوا إنه لا يمكن التعامل مع ظاهرة التطرف العنفي الديني دون التوقف عند سياقها التاريخي، موضحين أن المنطقة عانت من الإرهاب على مدى 30 عاماً، فما الذي حصل خلال هذه السنوات ليصبح الدين هو الدافع وراء الإرهاب؟ وجواباً على هذا السؤال أعطوا ثلاثة أسباب:

- ثورة النفط في دول الخليج العربي ولاسيما السعودية ونشأة ما وصفوه بالإسلام البدوي المحارب
- الثورة الإيرانية
- الحرب الباردة وما استتبعها من دعم للحركات السلفية الجهادية

وأكدوا أن جميع الدول مسؤولة عن نشأة هذا الإرهاب، إما بالدعم أو السكوت أو التواطؤ لمصالح خاصة.

وفي السياق نفسه، رأى البعض أن إعطاء تفسيرات نفسية لظاهرة التطرف العنفي الديني إنما هو تبسيط للأمور، معتبرين أن المشكلة تكمن من جهة في الفكر الإسلامي حيث فشلت كل محاولات التنوير، ومن جهة أخرى بدعم الغرب لكل الأنظمة الاستبدادية في المنطقة وعدم سعيه الجاد لحل القضية الفلسطينية ما مهد الطريق لنشأة هذه الحركات. وقالوا: هناك دوافع خاصة يجب أخذها بعين الاعتبار عند دراسة أسباب نشأة الإرهاب، إنما هناك أيضا أسباب عامة لا نستطيع التغاضي عنها. وأكدوا أن مكافحة الإرهاب هي مسؤولية مشتركة عربية وإسلامية وغربية.

الجلسة الثانية: " فهم التطرف من منظور نفسي "

بدأت الجلسة الثانية بتعريف مديرها حسن منيمنة بالمشاركين فيها، وهم جون بل وإيفان تيريل، مدير Human Givens College في المملكة المتحدة، ومؤسس مقاربة Human Givens للعلاج الفيزيائي والتفكير السليم بالصحة العاطفية والمشاكل التربوية والاجتماعية، وجان بيار قطريب، مدير العلاقات الاستراتيجية في Quantum.

استهل تيريل مداخلته عبر سكايب بالتشديد على أهمية فهم السلوك البشري من خلال منهج المعطيات الإنسانية، أي ربط السلوك بحاجات الإنسان الفطرية ومدى تلبيتها. وأوضح أن لدى الإنسان عدة حاجات عاطفية أساسية:

- الأمن: الإنسان بحاجة إلى الشعور بالأمان وإلى العيش في بيئة لا خوف فيها لكي ينمو
- الاستقلالية والسيطرة: الإنسان بحاجة لأن يكون مستقلا ومسيطرًا على حياته بجوانبها الاقتصادية والعاطفية والمهنية.
- المكانة: الإنسان بحاجة لكي يكون لديه مكانة في المجتمع الذي يعيش فيه ليشعر بأن عضوا فاعلا فيه
- الارتباط بالمجتمع: الإنسان حيوان اجتماعي بحاجة ليكون للانفتاح على مجتمعه ليكون جزءا منه
- الحميمية: الإنسان بحاجة إلى التواصل العاطفي مع الآخرين (الصدقة والحب والعلاقة الحميمة، والمتعة)
- الكفاءة والإنجاز: الإنسان بحاجة ليشعر بأنه كفء، يتمتع بما يلزم لمواجهة متطلبات الحياة وحقق انجازات تعزز من احترامه لنفسه
- المعنى والهدف والقوت الروحي: الإنسان بحاجة لإعطاء معنى لحياته وتحديد هدف يصبر إليه ويجعله يتخطى نفسه بسلوكه وفكره. وتكون حياة الإنسان هادفة وذات معنى عندما يتخطى نفسه فكريا وجسديا عبر خدمة الآخرين واكتساب مهارات جديدة والإيمان بأفكار أو فلسفات أكبر منه

وأضاف تيريل أن نموذج المعطيات الإنسانية يتكون أيضا من مجموعة من "الموارد" (قدرات وإمكانات) يولد جميع البشر وهم يتمتعون بها ويستخدمونها لتلبية حاجاتهم الفطرية. وتشكل هذه الموارد ما يسمى بـ

'نظام التوجيه الداخلي'. إن تعلم كيفية استخدام هذه الموارد بشكل جيد، يعد أمرا حيويا في تمتع الأفراد والمجموعات بصحة جسدية ونفسية واجتماعية صلبة والمحافظة عليها.

أما عن ماهية هذه الموارد فحددها تيرال بالآتي: الذاكرة، القدرة على التواصل مع الآخرين، المتخيلة، التفكير العقلاني، القدرة على معرفة وفهم العالم، القدرة على الموضوعية والقدرة على الحلم.

وتساءل تيريل، ماذا يحصل عندما لا تتم تلبية حاجتنا؟ غالبا ما يصاب الإنسان بانفعالات عندما يحصل ذلك ويتصرف بحماقة. فعندما تختل سيطرة الإنسان على حياته يختل هو أيضا وعندما يفقد احترامه لنفسه يصاب بالضياع وعندما يكون قلقا يصاب بانهيار عصبي. وإذا ما تزامن ذلك مع توفر وسيلة تحقق له حاجته الفطرية للتهور والمغامرة، يستغل موارده كالذاكرة الطويلة والقدرة على التعلم واكتساب مهارات جديدة والقدرة على التخيل في أمور متهورة، كالإرهاب مثلا.

أما الأسباب التي تدفع الشباب إلى التطرف فأولها وجودهم في بيئات لا تسمح لهم بالنمو ولا تلبى حاجاتهم بل على العكس تحد من هذا النمو. والسبب الثاني هو وجودهم في بيئة لا تساعد على تنمية قدرة التوجيه الذاتية.

السبب الثالث هو الإصابة بأمراض نفسية أو بخلل في عمل الدماغ ناتج عن سبب جسدي أو نفسي. وختم بالقول إن الإنسان بحاجة إلى تنظيم أفكاره لمساعدته على التفكير ورؤية الأمور بشكل واضح، مؤكدا أن الإنسان بحاجة إلى التفكير بشكل سليم ومنطقي أكثر من حاجته إلى معتقدات.

انتقل الحديث إلى بل الذي بدأ مداخلته بالتأكيد على ما قاله تيرال، مشيرا أنه في حال عدم تلبية حاجات الإنسان سيقوم بردة فعل، وإذا كانت عملية القمع هذه كبيرة، سيكون رد الفعل كبيرا أيضا. وقال إذا ما طبقنا هذا المنطق على الواقع السياسي، نجد أن الحكومات في العالم العربي مثلا لا تلبى حاجات مواطنيها، وبالتالي علينا أن لا نتعجب من وجود رد فعل قد يصل إلى حد السلوك الإرهابي. ونفى أن تكون هذه النظرة للأمور تبسيطية معتبرا أنها تعبر عن الحقيقة على بساطتها ، لافتا إلى أن الحركات المتطرفة تلبى بعضا من حاجات الإنسان وهي بارعة جدا في جذب الناس إليها ودفعهم للقيام بما تريد. وقال إن التيارات الجماعية، كظاهرة التطرف العنفي التي نشهدها اليوم، تولد في ظروف محددة حين تكون البنية الاجتماعية مفككة، الأمر الذي ينطبق على العديد من الدول العربية وعلى فئة المهمشين في المجتمعات الغربية.

ونفى بدوره وجود صورة نمطية واحدة تحدد شخصية المتطرف وظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية واحدة تساهم في نشأة الإرهاب، قائلا إن الأسباب التي غالبا ما تعطى لتفسير نشأة الإرهاب والتطرف العنفي كالفقر والجهل والتهميش الاجتماعي والاستبداد السياسي لا تنطبق على جميع الحالات. وعلل ذلك بالقول أن 48.5% من الجهاديين المجندين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حاصلون على شهادات جامعية و44% منهم مهندسون. وترتفع نسبة الحاصلين على شهادات عليا بين المقاتلين الأجانب إلى 59%. وكشف عن تقرير للبنك الدولي لم ينشر، يظهر عدم وجود علاقة بين ارتفاع نسبة فرص العمل وانخفاض وتيرة العنف. وشدد على الاختلاف في الدوافع بين المجندين المحليين والأجانب وبين البيئات الشرقية والغربية. وأشار إلى أن ثلاثة أرباع الذين جندهم تنظيم داعش في الغرب كمقاتلين أجانب، تم

تجنيدهم عبر أصدقاء أو أفراد من عائلاتهم، لافتنا إلى أنهم يقعون في براثن التطرف بعد أن يطردوا من المساجد ويجندون في مطاعم الوجبات السريعة وملاعب الرياضة. وذكر أن معظم الأجانب انضموا إراديا إلى داعش، وتراوحت دوافعهم بين أوهم البطولة والسعي وراء المغامرة والرومنسية وحب السلطة والبحث عن الشعور بالإنتماء، إلى جانب السعي للإكتفاء الروحي. أما دوافع المجندين المحليين فتنراوح بين الحوكمة غير الرشيدة والسعي للانتقام والمال وإنهاء إحتلال أجنبي ودحر العدو، وهم يعتبرون أن الإرهاب وسيلتهم الوحيدة لتحقيق ما يسعون إليه.

وفي معرض حديثه عن سبل مكافحة التطرف العنفي والوقاية منه، قال إن الخطوة الأولى تبدأ بإدراك ماهية هذه الظاهرة، تليها محاولة معالجة التفكك الاجتماعي الذي يعتبر بيئة خصبة لنشأة التيارات المتشددة، إضافة إلى أهمية تقديم قضايا بديلة ملهمة للشباب تحل مكان القضايا الانتحارية التي تستخدمها الحركات المنظرية لجذبهم. وأوضح أن اعتماد سياسة رصد الإرهابيين، وبخاصة في المجتمعات الأوروبية، غير قابلة للتطبيق لجهة طلبها الألاف من رجال الأجهزة الأمنية.

وختم مؤكدا أن اللجوء إلى سياسيات لمكافحة الإرهاب تعتمد فقط على وسائل قمعية، تؤدي إلى نتائج عكسية وسلبية وتجعل الإرهابيين يغرقون أكثر في أوهمهم. وأشار إلى أنه بين عامي 1968 و2006، هزم عسكريا 7% فقط من الجماعات الإرهابية. وذكر أنه على الغرب تقديم الدعم المالي والتقني والاجتماعي لحلفائه في الشرق الأوسط الذين تمكنوا من إبقاء داعش خارج حدودهم.

عرض **قطريب** لورقة اعدتها كوانتوم بعنوان "فهم الجهاديين من خلال خطابهم" (Understanding Jihadists in Their Own Words)، تهدف إلى الإحاطة بالأسباب التي دفعت بعض الأشخاص للانضمام إلى داعش وتنظيمات متطرفة أخرى في سوريا والعراق، مستندة إلى شهادات 49 منهم تتراوح أعمارهم بين 18 و43 عاما، إما اعتقلوا أو انشقوا عن هذه التنظيمات أو ما زالوا يقاتلون في صفوفها. بين هؤلاء، تسعة مقاتلين أجنب وتسعة مقاتلين عرب و31 مقاتلا محليا. رصدت الدراسة هذه الشهادات عبر الاستماع إلى 200 ساعة من البث التلفزيوني على أقنية سعودية وعراقية وغيرها لمقابلات شخصية مع هؤلاء الجهاديين، تم لاحقا تشفيرها ونقلها إلى مصفوفة تصنيف أكاديمية استخلصت النتائج عبرها.

وتابع أن هذه الدراسة اعتمدت على تحليل خطاب هؤلاء المقاتلين عبر تحديد الكلمات الدالة التي يستخدموها للتعبير عن:

- نظرتهم إلى أنفسهم
- كيف يرون حدود قدراتهم
- القيم التي يعتبرونها إيجابية
- القيم التي يعتبرونها سلبية

وعليه، صنفت الدراسة الجهاديين إلى ثلاث فئات استنادا إلى أصولهم الجغرافية وهم فئة المقاتلين المحليين (العراقيون في العراق والسوريون في سوريا) وفئة المقاتلين الأجانب وفئة المقاتلين العرب. وتوصلت

الدراسة إلى تصنيف هؤلاء المقاتلين إلى تسع فئات، استنادا إلى الدوافع التي حدثت بهم للالتحاق بداعش وباقي المنظمات المتطرفة وهي:

- الفئة الأولى هي فئة الذين يسعون ليكون لديهم مكانة، وتشمل الذين انضموا إلى المنظمات المتطرفة سعيا لتحسين وضعهم الاجتماعي. دوافعهم الأساسية هي جني المال، العمل والحصول على التقدير. يشكل المقاتلون المحليون 77% منهم (Status seekers)
- الفئة الثانية هي فئة الذين يسعون إلى هوية، وتشمل الذين انضموا إلى المنظمات المتطرفة سعيا وراء هوية تمنحهم شعورا بالإنتماء إلى هيكليّة اجتماعية معينة. يشكل المقاتلون الأجانب 63% منهم (Identity seekers)
- الفئة الثالثة هي فئة الذين يسعون للانتقام، وتشمل الذين يعتبرون أنفسهم جزءا من فئة مقموعة وانضموا إلى المنظمات المتطرفة سعيا للانتقام ممن ظلمهم وكل من يواليهم. يشكل المقاتلون المحليون 80% منهم (Revenge seekers)
- الفئة الرابعة هي فئة الذين انضموا إلى المنظمات المتطرفة للتكفير عن خطايا سابقة ارتكبوها (Redemption seekers)
- الفئة الخامسة هي فئة الذين يسعون لتحمل مسؤولية عائلاتهم وانضموا إلى المنظمات المتطرفة سعيا لحماية أسرهم ومجتمعهم (Responsibility seekers)
- الفئة السادسة هي فئة الذين يسعون وراء الإثارة، وتشمل دوافع انضمامهم إلى المنظمات المتطرفة رغبتهم بأثبات قوتهم من خلال تنفيذ مهام شاقة أو المرور بمغامرة مروعة. يشكل المقاتلون العرب 67% منهم (Thrill Seekers)
- الفئة السابعة هي فئة الذين يسعون وراء عقيدة تعبر عن رؤيتهم للعالم ويجدون في مفهوم الأمة الإسلامية عقيدة متكاملة وعابرة للانتماءات الوطنية. يسعى هؤلاء فرض عقيدتهم على الجميع، وشكلوا 7% من عينة الدراسة (Ideology seekers)
- الفئة الثامنة هي فئة الذين يسعون إلى إحقاق العدالة ويرون في الصراعات التي تشهدها المنطقة ظلما يسعون إلى رفعه (Justice seekers)
- الفئة التاسعة هي فئة الذين يسعون وراء الموت بسبب مواجهتهم لصدمة كبيرة في حياتهم فيعتقدون أن الموت هو سبيلهم الوحيد للخلاص. هؤلاء ينضمون إلى المنظمات المتطرفة لأنهم اختاروا أن يموتوا كأبطال بدلا من الانتحار (Death seekers)

ومن بعض الحوافز الأخرى للانضمام إلى الحركات المتطرفة: الدفاع عن أهل السنة (15)، الجهاد (11)، البيئات المتطرفة (8)، الإنتماء إلى الإسلام والحرب في سوريا (8)، المال (6)، مساجين سابقين (5) ورفض الثقافة الغربية (4).

وختم قطريب مداخلته بالإشارة إلى أنه في نهاية المطاف، كشفت هذه الورقة البيضاء ضحالة بعض النظريات حول داعش ومثيلاتها. فالإسلام ليس لب الموضوع. وكما دلّ خطاب أغلبية المقاتلين، الإسلام ليس هدفا بحد ذاته وما هو إلا وسيلة لتحقيق أهداف دنيوية أخرى.

وعند فتح باب النقاش، اعتبر البعض أن المقاربة التي اتبعت حتى الآن هي مقاربة يغلب عليها الطابع التشخيصي-العلاجي، ولم تضع يدها على الجرح وتبحث في الأسباب الموضوعية لظاهرة التطرف. وقالوا أن سؤالاً أساسياً غيَّب ولم يطرح هو: لماذا لم يكتمل نقد الدين في العالم العربي الذي بدأ في القرن التاسع عشر؟ وأكدوا الحاجة إلى نقد الدين بجوانبه التي تتعلق بالحياة بوصفها متغيراً وليس ثابتاً.

البعض الآخر رأى أن المقاربة النفسية لتحليل ظاهرة التطرف العنفي جيدة، ولكن ما نشهده اليوم ليس عنفاً خاصاً وفردياً، بل هو ظاهرة عامة وجماعية. وقالوا إن المشكلة تتعلق بفشل الدولة وانهارها في منطقتنا إذ أنها بقيت دولاً استبدادية عنفية ولم تتحول إلى دول تنموية تلبي حاجات الإنسان، ما ساهم في نشأة العنف. وأضافوا، نركز على العنف السياسي وكأنه فقط عنف له وجه ديني إسلامي. هناك تطرف في أوروبا بسببه ليس الإسلام والجهاد، ولكن فشل الدولة الحديثة بالقيام بوظيفتها في تأمين العدالة الاجتماعية. علينا وضع الموضوع في سياق التطرف بعامة وليس التطرف الديني الإسلامي.

وقال آخرون إن أسباب الحركة الإرهابية التي تشهدها المنطقة العربية بخاصة والعالم بعامة، هي سياسية تتحمل الدول مسؤوليتها، إما لأنها دول استبدادية أو لأنها دول متواطئة مع الأولى لمصالح خاصة. وحملوا القيادة الدينية في العالم العربي مسؤولية إستئصال هذه الظاهرة لأنها فشلت في تقديم تفسير جديد للإسلام، إضافة إلى فشل النخب العربية في القيام بدورها الاجتماعي والثقافي كما يجب، حيث اكتفت باستيراد القيم الغربية دون أن تتطرق من قيمنا وتحاول تحديثها.

وتأكيداً على أن أسباب الإرهاب سياسية وأن الدين ما هو إلا غطاء له، تساءل البعض عن سبب وجود داعش في المناطق السنية؟ واعتبروا أنه بعد الغزو الأميركي للعراق، حكمت الأكثرية الشيعية البلاد بدعم من إيران وجاءت للانتقام لسنوات عديدة من القهر. هذه السياسة الانتقامية هي السبب وراء ظهور التطرف السني الذي بلغ أوجه مع داعش. وكذلك الأمر في سوريا، حيث ذكّي عنف النظام الحركات المتطرفة، مؤكداً أن مشكلة المنطقة سياسية بامتياز وليست دينية.

وتحدث مشاركون عن وجود تداخل بين الجوانب الاجتماعية والسياسية والنفسية في تحديد أسباب الإرهاب والتطرف الديني، متسائلين لماذا شكل العالم العربي والإسلامي حاضنة للتطرف؟ وقالوا إن المجتمعات العربية والإسلامية تعاني من تداعي الديمقراطية حيث أن الفرد مهمش ولا يشارك في العمل العام والسلطة، معتبرين أن فشل الدول يبقى المحفز الأساس لنشأة التطرف والإرهاب.

وأشار البعض الآخر إلى أن المارد السني ظهر واستشرى بعد تصاعد المارد الشيعي مع الثورة الإيرانية، متسائلين لماذا يسلط المجتمع الدولي الضوء على التطرف السني ويغض النظر عن التطرف الشيعي؟

الجلسة الثالثة: "التعامل مع الإرهابيين: أساليب قابلة للتطبيق"

أدارت الجلسة الثالثة **حنين غدار** مديرة تحرير موقع NowLebanon واستهلتها بتقديم المتحدثين، الجنرال **فؤاد علام**، الوكيل السابق لجهاز أمن الدولة في مصر ومدير سابق لأمن بور سعيد والجنرال **عبد الرحمن شحيتلي**، مدير عام الإدارة السابق في وزارة الدفاع اللبنانية وعضو المجلس العسكري سابقاً و**ماكس تايلور**، رئيس سابق لقسم علم النفس التطبيقي في جامعة University College Cork

وبروفسور سابق في العلاقات الدولية في جامعة St Andrews ومدير مركز دراسة الإرهاب والعنف السياسي في إيرلاندا.

عرضت غدار لموضوع الجلسة قائلة، إن القضية الحالية الذي تشغل الجميع اليوم هي ضرب داعش ومواجهتها عسكريا وهذا لا يجدي. وتابعت أن داعش ليست غريبة عن مجتمعاتنا ولكنها تتبع منها، مشيرة إلى أن العنف يبدأ في المنطقة من بيوتنا حيث يعتف الزوج ابنته وزوجته. وذكرت بموقف الأزهر الأخير الذي رفض فيه تكفير داعش متحججا بأنها تنظيم إسلامي. وأضافت أن مسؤولية نشأة الحركات المتطرفة تقع على مجتمعاتنا وعلى الدول الأجنبية على حد سواء، معتبرة أنه حين يأخذ الغرب موقفا داعما لطرف في النزاع بالمنطقة فأن الأمور ستسوء، إذ لا يمكن أن يكون (الغرب) إلى جانب إيران ومنتظر من السنة في المنطقة أن لا يقوموا بأي رد فعل.

بدأ الجنرال علام مداخلته بالتعليق على ما قالته غدار، مشددا أن الأزهر دان داعش ولكنه امتنع عن تكفيرها لأنه بموقف كهذا يكون يلعب لعبتها، وثانيا لأن التكفير هو مسألة تعود لله. وقال إن الإرهاب لا دين له، فالأزهر لا يعتقد بوجود تعارض بين الأديان السماوية الثلاثة، ولكن هناك مفاهيم خاطئة لدى المتشددين في كل من هذه الأديان، ما يدفع إلى ممارسة العنف والإرهاب عندما يعتبر شخص من هذه الفئة أنه تمت الإساءة لدينه.

وعن أسباب نشأة الإرهاب أوضح أن السبب الأول هو الحروب، إذ أشارت الدراسات أن سبب وجود هذه المنظمات الإرهابية هو عدم قدرة الحروب التقليدية في أيامنا على حسم الأمور، فظهرت هذه المنظمات في محاولة لحسم الصراع لصالحها. المشكلة أولا سياسية قبل أن تكون دينية. وأوضح أن الثورة الإيرانية كانت عاملا مهما في نشأة الحركات المتطرفة، كذلك الحروب التي جرت في أفغانستان والبوسنة والهرسك والسودان، والتي أعطت فرصة كبيرة لتدريب عناصر موالية للفكر المتطرف تدريبا جيدا ومكنتهم من الحصول على الأسلحة والمواد المتفجرة.

والسبب الثاني هو دعم بعض الدول الأجنبية والعربية والإسلامية لهذه الجماعات. وقال إن بعض الدول الأوروبية استقبلت مجموعات ومنظمات إرهابية تحت ستار حقوق الإنسان، كاشفا عن وجود أكثر من 650 إرهابي في المملكة المتحدة حصلوا على حق اللجوء السياسي، وأن بريطانيا بصدد الإفراج عن الذين قاموا بعملية القنبلة القذرة على أراضيها. واعتبر أنه لو لم يعط هؤلاء حق اللجوء السياسي لما كنا نشهد ما نشهده اليوم في أوروبا. وذكر أن الأخوان المسلمين الذي لجأوا إلى أوروبا حصلوا على أموال كثيرة وأن المراكز البحثية الإسلامية في الخارج يسيطر عليها الاخوان، وهي تلقى دعما سياسيا وماديا من الدول المضيفة.

وتابع أنه من خلال خبرته في مواجهة الجماعات الإرهابية، لم ير أي منها بخطورة داعش إذ للمرة الأولى تسيطر منظمة إرهابية على أراضي (25% من سوريا و45% من العراق) وتسيطر على النفط كمصدر مالي، إضافة إلى الاتوات التي تفرضا للإفراج عن الرهائن وعلى المسيحيين في مناطق سيطرتها. وقال إن لدى داعش أسلحة غاية في الخطورة تسمح لها بتدمير دول، وبعض عناصرها يدرس عبر الانترنت كيفية تصنيع بعض الأسلحة الكيماوية.

وأوضح أن مكافحة التطرف العنفي تتم على جبهات عدة:

- المواجهة الدينية، لجهة تصحيح التفسيرات المغلوطة والاجتهادات الخاطئة التي تروج لها المنظمات المتطرفة وتستخدمها لتجنيد الشباب. وقال، أنا مع تحديث الفقه الإسلامي وليس تطوير الإسلام كما اقترح بعض الزملاء. تحتاج مجتمعاتنا إلى تحديث مفاهيم الإسلام، ومؤسساتنا الدينية مسؤولة تاريخيا عن سوء تفسير بعض المفاهيم الدينية التي بدأت تستغل.
- المواجهة التشريعية، لجهة الحاجة إلى إصدار قوانين متخصصة لمواجهة الجرائم الإرهابية، مع تحقيق التوازن بين حاجة المجتمعات إلى الأمن والاستقرار وضمن ممارسة المواطنين لحرياتهم.
- المواجهة الإعلامية، لجهة وضع سياسة إعلامية لمواجهة الإرهاب تقوم على نشر الفكر السوي وإثارة القضايا الأساسية المرتبطة بالإرهاب وإشراك المواطن كعنصر أساس من عناصر مواجهة المشكلة.
- المواجهة الأمنية، وهي آخر الحلقات في مواجهة الإرهاب، لأنه بات من المتفق عليه أن الإجراءات الأمنية وحدها لا تكفي لمكافحة العنف. ومع ذلك، لا بد من دعم الأجهزة الأمنية بكل الوسائل المتاحة والمناسبة لتمكينها من ممارسة مهامها بفاعلية، مؤكدا على ضرورة أن تكون المواجهة الأمنية في أضيق الحدود لكي لا تؤدي إلى تصعيد مشكلة الإرهاب وإكساب الإرهابيين أرضا جديدة.

وختم مداخلته بالتأكيد على ضرورة إنشاء منظمة عالمية تضم الدول التي تعاني من الإرهاب أو خيراؤها منها، تجري أبحاثا ودراسات لتحديد أسباب نشأة التطرف العنفي والإرهاب وتضع تصورا لمنظومة متكاملة شاملة لكيفية معالجته.

أما العميد **شحيثي**، فحدد التطرف بأنه الخروج عن المعتاد والمألوف، وهو لا يقتصر على التطرف الديني بل يشمل أيضا المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ورفض ربط التطرف العنفي بالدين الإسلامي، معتبرا أن الممارسة الإرهابية لشريحة واسعة من المتطرفين الإسلاميين ربطت الإرهاب بالتطرف الإسلامي، فشوهت صورة الإسلام الحقيقية. وفيما أكد أن من يمارس الفرائض الإسلامية ليس متطرفا، قال إن صفة المتطرف دينيا بالمفهوم الشرعي هي: **مجاوزه المسلم الحد الشرعي في أي شيء**. وأضاف أن التوجه الاستبدادي للحركات الأصولية وجهادها ضد كل من يرفض تطبيق تفسيرها المتشدد للإسلام من حكومات وأفراد، ينفي إمكانية التفاوض السياسي مع هذه الجماعات.

ورأى أن هذا التطرف الايديولوجي يقوم على دعامتين: النقد المطلق للغرب باعتباره أصل الشر في العالم، وتضخيم الذات من خلال اعتبار أن المسلمين هم فقط القادرون على إصلاح البشرية. وعدد أبرز الأسباب التي يستغلها المتطرفون لتسويق عقيدتهم وهي:

- استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وعدم إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.
- رفع وتيرة التهديد للأماكن المقدسة بالقدس الشريف.
- سيطرة الدول الغربية على خيرات الدول العربية.

- الاستبداد السياسي والحاكم الظالم وغياب الديمقراطية وكبت الحريات.
- انتشار شبكة هائلة من الفضائيات التي تساهم في نشر الأفكار الأصولية وإذكاء الصراعات المذهبية والتناقضات الطائفية.
- الفقر الناجم عن الفساد في السياسة وفي الإدارة وهدر موارد البلاد.
- خرق الجماعات المتطرفة للنظام التعليمي ما جعل التلامذة والطلبة أداة طيعة يمكن تجنيدها
- وجود جهات داخلية وخارجية داعمة لهذا التطرف، حيث باتت الدول تستخدم الجماعات المتطرفة كأداة لشن حروبها على دول أخرى.

وأمام توسع رقعة التطرف العنفي وما استتبعه من أعمال إرهابية، اعتبر أن مواجهة هذه الظاهرة لا يكون إلا عبر استراتيجية عالمية مشتركة وشاملة، تبدأ باعتماد سياسة وقائية من خلال رصد الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكامنة وراءه وإيجاد حلول لها وتطوير النظام التعليمي واضطلاع المرجعيات والمؤسسات الدينية الإسلامية بدورها لجهة توعية الجماهير على حقيقة الدين الإسلامي وقيام المرجعيات والمؤسسات في الديانات الأخرى بتوعية جماهيرها عن الديانة الإسلامية، إضافة إلى تطوير وسائل الإعلام وتأهيلها للدخول في معركة مكافحة الإرهاب.

وعن التدابير الاستباقية لمكافحة الإرهاب، تحدث عن تبادل المعلومات بين الدول وضرورة الاستثمار في الأجهزة الأمنية وتعزيز كفاءتها وجهوزيتها عسكريا وعقائديا وسنّ تشريعات خاصة بالإرهاب. وسلّط الضوء على أهمية دور الأمم المتحدة في مواجهة الإرهاب عبر اتخاذ قرارات حاسمة وتحت البند السابع بحق أي دولة أو مؤسسة أو مجموعة تصنف إرهابية أو داعمة للإرهاب، على أن يتم قبل ذلك وضع تحديد دقيق لمفهوم الإرهاب والتمييز بينه وبين مقاومة الاحتلال.

وتحدث أخيرا عن ضرورة تطوير معاهدة جنيف مع البروتوكول الإضافي لتتناسب مع طبيعة الحروب الحديثة بين الدول والمجموعات الإرهابية وكيفية التعامل مع الأفراد أو المجموعات المصنفين كإرهابيين، بعد أن أصبح الإرهاب عابرا للحدود.

بدأ تايلور مداخلته مؤكدا أن دراسة الإرهاب تتطلب دراسة مجموعة كثيرة من العوامل ومن الخطأ اعتماد التفسيرات المسبقة لتحديد ماهيته دون البحث أولا عن دلائل توضح جوهره. وعرض سلسلة من النقاط الأساسية التي من شأنها المساعدة على فهم ظاهرة التطرف العنفي والمساهمة في تطوير مبادرات منهجية لمواجهته. وقال إن نقطة الإنطلاق في عملية فهم هذه الظاهرة هي اعتماد مبدأ "عدم إلحاق الأذى" من خلال اللجوء إلى التحليل العقلي وليس العاطفي، ليأتي هذا التحليل واضحا. أما النقطة الثانية فهي محاولة معرفة أهداف التطرف العنفي وما إذا كانت جماعية تستخدم العنف كوسيلة تكتيكية في حرب دائرة أو هي أهداف فردية. والنقطة الثالثة هي تحديد نوع الممارسات التي يجب مواجهتها وهل هي العمل العنفي أو التفكير المتطرف أو كلاهما.

وشدد على ضرورة معرفة العوامل المؤثرة على المدى القصير في نشأة التطرف العنفي الفردي (الأحداث المباشرة، والظروف المحلية) والتي قد تكون مختلفة عن العوامل طويلة المدى التي تؤثر على التطرف العنفي الجماعي (أيديولوجية، والبيئة الاجتماعية). وتحدث عن أهمية إعادة تقييم الأفكار السائدة حول القيادة

والمسؤولية ضمن الجماعات المتطرفة الراهنة، وإدراك أنها أصبحت اليوم تقوم على أهمية الشبكات بدلا من اعتماد الهياكل الهرمية. وقال إن الأسباب الكامنة وراء ظهور التطرف العنفي في الغرب (المقاتلين الأجانب) تختلف عن تلك الموجودة في مجتمعات أخرى، وعلى كل مجتمع المبادرة إلى معرفة الأسباب المحلية التي ساهمت في نشأة التطرف العنفي للتمكن من مواجهته.

وشدد على ضرورة الاعتراف بدور الإنترنت في تعزيز هذه الظاهرة، من خلال نشر العقيدة المتطرفة والدعاية لها والمساحة التي يتيحها للتواصل مباشرة مع الأشخاص بشكل يساهم في خلق روابط متينة، مؤكدا على ضرورة الإحاطة بالأساليب النفسية والعاطفية التي تعتمد على الحركات الأصولية لنشر عقيدتها ومواجهتها بأساليب مماثلة.

وتحدث عن وجود سمات متشابهة بين الأفراد الذين يعتمدون السلوك المتطرف العنيف، كاشفا أن معظم الغربيين الذين سلكوا هذا الطريق لديهم سجلات جنائية سابقة، ومن هنا تأتي بنظره أهمية تسليط الضوء على فئة المهمشين في المجتمع.

واعتبر أنه يجب عدم المبالغة في الدور الذي يلعبه الدين كمحفز للتطرف العنفي، علما أن الدين قد يشكل دافعا بعد انخراط شخص ما في هذا النمط من السلوك. وشدد على الاختلاف بين الأشخاص الذين يولدون وهم ينتمون إلى ديانة معينة وبين الذين قرروا بخيار شخصي اعتناق هذه الديانة، كما سلط الضوء على أهمية العوامل النفسية الشخصية والصحة العقلية عند الأشخاص الذين يعتقدون التطرف العنفي فكرا وممارسة، وبخاصة ضمن فئة المقاتلين الأجانب.

وفي حديثه عن المبادرات التي اعتمدت حتى الآن لمواجهة التطرف، اعتبر أن أي منها لم ينجح، طارحا عددا من التساؤلات حول ما يجب تسليط الضوء عليه في عملية احتواء التطرف العنفي:

- ما هي أهداف هذه المبادرات، تغيير المعتقدات أو تغيير السلوك؟ ما هو مقياس نجاحها، وقف العنف أم تغيير العقيدة المتطرفة؟
- من تستهدف هذه المبادرات: هل عليها أن تكون مبادرات وقائية تستهدف الأشخاص الذين لم يعتقدوا بعد التطرف العنفي، أم أنها مبادرات تركز على إعادة تأهيل المتورطين؟ وهل يجب التركيز على الأشخاص الذين يدعمون هذا التوجه أو على الأشخاص الذين انخرطوا فيه ويقومون بأعمال عنيفة؟ هل عليها التعامل مع أسر المتطرفين؟ ما هي الأسس الواجب اعتمادها في وضع استراتيجية لمكافحة التطرف العنفي؟ هل تستخدم الدين أم تركز على الأوضاع الاقتصادية؟

وختم حديثه بالتأكيد على ضرورة مراقبة المفرج عنهم لرصد أي توجه للعودة إلى السلوك المتطرف إضافة إلى ضرورة تعزيز عملية إعادة دمجهم بالمجتمع.

ومع فتح باب النقاش، أثنى البعض على ما قاله المشاركون وميزوا بين مفهوم الإرهاب بشكله الديناميكي والأمني ومفهوم التطرف، مؤكدا أن كل منهما بحاجة إلى فلسفة مختلفة للمعالجة. واعتبروا أن مشكلة التطرف توازي مشكلة الإرهاب في أهميتها نظرا للخطورة التي بات يشكلها على المجتمعات البشرية كافة.

وقال آخرون إن الجانب الأمني الذي جرى التشديد عليه في مكافحة الإرهاب هو جانب مهم جدا لكنه لا يكفي، ويجب عدم إخراج الموضوع عن سياقه العام بالنسبة إلى أسباب نشأة التطرف العنفي والدور الذي لعبته المظلومية السنوية في هذا المجال. وأضافوا أن بريطانيا أوت العديد من الذين اتهموا بالإرهاب، لكن بعضهم عاد إلى بلاده أكثر انفتاحا، معتبرين أن الخطأ يكمن في الأوضاع السائدة في مجتمعاتنا و ليس بسياسة اللجوء التي تعتمدھا بريطانيا. وتابعوا أن الفراغ الذي تركه عدم تحرك المؤسسات الدينية امتلا بفتاوى الجماعات المتطرفة، ونحن بحاجة إلى إعادة بناء هذه المؤسسات مع ضمان استقلاليتها. وقالوا إنه لا يجوز وضع كل الحركات الإسلامية في سلة واحدة ووصفھا بالتطرف والإرهاب، معتبرين أن واحدة من الإشكالات التي تعاني منها مصر حاليا هي الخلط بين الإرهاب والاخوان المسلمين. ورأى البعض الآخر أن مجتمعاتنا تشكو من فيض في استخدام الوسائل والأدوات العنفية، لافتين إلى أن بعض الدول العربية تستغل قوانين مكافحة الإرهاب للقضاء على كل مكتسبات الشعوب العربية لجهة الحريات العامة، ومن شأن هذا الأمر أن يعزز الإرهاب.

الجلسة الرابعة: "الإرهاب من منظور عربي"

افتتح سام منسى الجلسة الرابعة معرفا بالمتحدثين وهم **عريب الرنتاوي**، كاتب ومحلل سياسي ومؤسس ومدير "مركز القدس للبحوث السياسية"، واللواء **صفاء حسين**، نائب مستشار الأمن الوطني في العراق، والصحافي والباحث **عبيدلي عبيدلي**.

استهل منسى الجلسة مستشهدا بقول الصحافي عبد الرحمن الراشد إن "ليس كل المسلمين والعرب إرهابيون ولكن اليوم معظم أعمال الإرهاب يقوم بها مسلمون". وأوضح أنه كان من الضروري إنهاء هذا اللقاء بعرض وجهة النظر العربية من موضوع التطرف العنفي، لاسيما في ظل اللغط الدائر حول تردد وضبابية الموقف العربي من الحركات الإسلامية المتطرفة بخاصة والإرهاب بعامة.

اللواء **حسين** بدأ مداخلته بالتمييز بين مصطلحات التطرف الديني والتطرف والتنظيمات الإرهابية، معرّفا هذه الأخيرة بأنها تجمعات دينية عسكرية وسياسية تقدم نفسها على أنها سلفية وجهادية، وتسعى لإقامة دولة إسلامية في العالم معتمدة الإرهاب كوسيلة لتحقيق هذه الغاية.

واعتبر أن المنظمات الإرهابية كداعش وجبهة النصرة والقاعدة، تنفق على مبدأ قيام دولة إسلامية لكنها تختلف بالأساليب التي تستخدمها للوصول إلى هذا الهدف.

وأشار إلى أن جميع محاولات مكافحة الإرهاب فشلت، متسائلا أين فشلنا ولماذا؟ وتحدث عن تجربة العراق مع الإرهاب عارضا لثلاث مراحل مرت بها البلاد:

مرحلة ما قبل نشوء التنظيمات الإرهابية: بدأت بالتسعينات وشهدت ارتفاعا في نسبة الفقر بسبب الحصار الذي فرض آنذاك على العراق. وقال إن المساعدات بدأت تأتي من السعودية وتوزع على مساجد أصبحت فيما بعد سلفية وأصبح خريجوھا ومرتادوها من السلفيين. وذكر أن النظام السابق عسكر المجتمع مستخدما ضد معارضيھ قسوة شديدة شملت قطع الرؤوس والأعضاء. وأضاف أن بعض المناطق شهد فراغا أمنيا أدى إلى اتساع نفوذ أنصار الإسلام وجماعة التوحيد والجهاد التي تحولت لاحقا إلى القاعدة في العراق.

الدروس المستنبطة من هذه المرحلة: إن استغلال طرف أجنبي لأوضاع اقتصادية صعبة وتقديمه لمساعدات إنسانية لهدف غير إنساني يساهم في نشأة الإرهاب، كما أن الرد الأمني القاسي الذي لا يميز بين متورط في الإرهاب وبين بريء، يسهل على المنظمات الإرهابية عملية استقطاب المظلومين وبخاصة في السجون.

المرحلة الثانية بدأت مع الاجتياح الأميركي للعراق واستمرت حتى عام 2006. شهدت هذه المرحلة نشأة جماعات حملت راية مقاومة المحتل وحصل خلط في الشعارات أدى إلى تمكّنها مع منظمات إرهابية أخرى من تجنيد الناس، مستفيدة من النزاع الطائفي والشحن المذهبي. من جانب آخر، أدى انسحاب الجيش الأميركي من مناطق حيوية إلى فراغ ملأته المنظمات الإرهابية. الدروس المستنبطة من هذه المرحلة هي خطورة التدخل الأجنبي وإفساح المجال أمام المنظمات الإرهابية للسيطرة على مناطق مأهولة بالسكان.

المرحلة الثالثة بين عامي 2006-2015: شهدت بداية هزيمة المنظمات الإرهابية لأسباب متعددة، أولها عدم تقبل المجتمع السني لطريقة حكم القاعدة وأصبح مهياً للانتفاض عليها بعد أن أيدها. وثانيها الخلافات بين الإرهابيين الأجانب والعرب والعراقيين على القيادة بسبب الاختلاف الثقافي، وثالثها استمرار الضغط العسكري والأمني على تنظيم القاعدة والمنظمات الإرهابية.

وأوضح أن صعود داعش الذي حصل مؤخراً يعود لأسباب داخلية وخارجية. إضافة إلى الفساد وسوء الإدارة، من أهم الأسباب الداخلية هي عدم قدرة الشرطة المحلية على مواجهة المنظمات الإرهابية وعدم تدخل الشرطة الاتحادية، وأغلبها من الشيعة، حرصاً على عدم الاحتكاك مع المواطنين السنة. أما الأسباب الخارجية فأهمها الحرب الدائرة في سوريا التي تحولت إلى حرب بالوكالة عززت وجود المنظمات الإرهابية من خلال حصولها على أسلحة نوعية، وباتت تتمتع بقدرة عسكرية بعد أن كانت تتمتع فقط بقدرة إرهابية، ثم أصبحت تتمتع بموارد مالية من خلال سيطرتها على المناطق التي تحتوي على مصادر النفط.

وفي كلمته عرض الرنتاوي لأهم النقاط التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع استراتيجية لمحاربة التطرف:

- يجب أن تكون محاربة الإرهاب شاملة تتم على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية والتربوية، أو لا تكون
- لا يمكن وجود استراتيجية واحدة بين كل الدول العربية لمكافحة الإرهاب، إذ لكل دولة ظروفها، رافضاً اقتراح وضع قوانين خاصة للإرهاب في العالم العربي لأنها ستنال من الحريات المدنية
- التوصل إلى توافق وطني بالحد الأدنى منه حول موضوع التصدي للإرهاب والتطرف
- تعزيز مشروع التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، إذ أن كل الدراسات تربط بين الإرهاب وانعدام المشاركة السياسية. ولا بد من إعادة بناء الدولة الحديثة التي تعتمد على الديمقراطية العلمانية (دولة علمانية)، داعياً النخب العربية إلى التحلي بالجرأة وطرح هذا المطلب
- توضيح الموقف من الإسلام السياسي: لا يجوز وضع جميع المنظمات الإسلامية في سلة واحدة ولا يجوز مثلاً محاكمة الأخوان بسبب أدبياتهم القديمة البالية. وأعرب عن اعتقاده أنه خلال العقد الماضي ومنتصفه تحديداً، شهد الأخوان تغييراً في خطابهم، حيث باتوا يتكلمون عن الديمقراطية والإصلاح ولا يجوز بالتالي مساواتهم مع باقي التنظيمات الإرهابية

- مسؤولية المجتمع في التأثير على الإسلاميين والمساهمة في تحديث نظرتهم للأمر
- تشجيع الحوار مع هذه المنظمات إذ أنها منقسمة الى تيارات عديدة، ومن الممكن التأثير على أحدها
- معالجة التهميش الاجتماعي وسد الفجوة بين الفقراء والأغنياء ومكافحة الفساد وإيجاد أفق للشباب تمكنهم من العيش الكريم
- معالجة المناهج التربوية المعتمدة في العديد من الدول العربية إذ أنها إما تخرّج دواعش أو تعجز عن حماية الجيل الجديد من تأثير داعش
- تعزيز المؤسسات الدينية وتطوير مناهج كليات الشريعة: في الأردن يوجد 7000 مسجد إذ لا يستطيع أحد منع بناء المساجد. في المقابل لدينا 2400 إمام (نصفهم سلفيون ولكن على الأقل هم موظفون) فلکم أن تتخليوا من يملأ الفراغ في المساجد الأخرى. من جهة أخرى، فإن المناهج المعتمدة في كليات الشريعة تخرّج حتما دواعش.

وختم مداخلته بالإشارة إلى أن جزء من المشكلة له علاقة بالغرب، ولاسيما في ازدواجية المعايير التي يعتمدها في التعامل مع المنطقة ومشاكلها.

وفي كلمته، قال عبيدي إن الإرهاب ليس بظاهرة جديدة على المجتمعات البشرية، معتبرا أنه شكّل عبر التاريخ تهديدا مباشرا لاستقرار المجتمعات وللتعايش السلمي بينها. وفيما رفض ربط الإرهاب بالإسلام، أكد أن ما نشهده اليوم من أنشطة إرهابية ليس حالة استثنائية وأن الإرهاب ظاهرة وجدت في أقدم العلاقات وأعرق الحضارات.

وسلط الضوء على فشل جميع المحاولات لمواجهة الإرهاب بدليل استمراره واتساع نطاق عملياته وتطور أسلحته الفتاكة ونجاح أساليبه في التغلغل في أجيال مختلفة الأعمار والمشارب. وأوضح أن إنجاح أي مبادرة لمواجهة الإرهاب يشترط اعتماد الخطوات التالية:

- الاتفاق أولا على تعريف موحد للإرهاب
- تشخيص الأسباب الكامنة وراءه والعوامل التي تساهم في استمراره
- وضع حلول منطقية وقابلة للتطبيق لمكافحته

وبعد أن أشار إلى التباين في تعريف مفهوم الإرهاب والنظرة إلى الإرهابيين، عرض لأسباب نشأة هذه الظاهرة وتطورها مؤكدا أنها معقدة تتشابه فيها مجموعة من العوامل النفسية والثقافية والسياسية والاقتصادية. ومن الأسباب المحلية، ذكر الظروف الاقتصادية الصعبة والفقير والظلم الاجتماعي والتهميش والفهم العقائدي المغلوط للدين وللعقيدة السياسية واعتبار أنها لا تتحقق سوى بالعنف والاستبداد السياسي وتدني مستوى المشاركة السياسية وبخاصة بين الشباب وعدم وجود تعددية سياسية، إضافة إلى عدم تداول السلطة والفساد، وأخيرا وليس آخرا، الافتقار إلى الحريات المدنية والانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان.

وعن الأسباب الخارجية تحدث عن الاحتلال الأجنبي وصدمة الحداثة والاستيلاء الثقافي نتيجة للعولمة وسياسات الهيمنة التي تمارسها الدول الكبرى، إضافة إلى الصراعات الإقليمية التي تستغل كذريعة للأعمال الإرهابية وتساهم في نشأة المنظمات الإرهابية.

وعن مكافحة الإرهاب، قال إن عدم الإتفاق على مفهوم موحد للإرهاب يجعل من مكافحته مهمة شبيهة مستحيلة. ومع ذلك، عرض استراتيجيات لمكافحة الإرهاب تحترم الخطوات التالية:

- تحديد دقيق للأسباب الكامنة وراء نشأة الإرهاب
- رفض الحلول الأمنية البحتة، إذ أثبتت التجارب أن مواجهة الإرهاب بخطط أمنية فقط يساعد على خلق بيئة أكثر خصوبة لاحتضان الإرهاب
- رسم برامج سياسية قادرة على معالجة المشاكل التي تسببت في ظاهرة الإرهاب
- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني وعدم تسييسها
- تعزيز الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية، معتبرا أنه ليس هناك من حاضنة أفضل للإرهاب من مجتمع تستأثر فيه فئة دون سواها بالسلطة والثروة
- الحوار مع المنظمات الإرهابية عبر ما يسمى بـ "الطرق الإقناعية"

وختم مداخلته مؤكدا على عدم جواز حصر ظاهرة الإرهاب بأنها ظاهرة دينية متطرفة تحاول نسف كل التقدم الذي حققته الحضارة الغربية، معتبرا أن كل الخطط والبرامج الغربية لمكافحة الإرهاب غير مجدية لأنها تبقى على الأسباب التي تولد الإرهاب وتحتضنه. وقال إن على الدول العربية المشاركة بشكل جاد في مكافحة الإرهاب، عبر رسم استراتيجيات عربية مستقلة تعطي الأولوية للمصالح العربية قبل مصالح أي دول أخرى.

وفي المناقشة، اعتبر البعض أنه كان يجب تمثيل الحركات السلفية في هذا المؤتمر للإستماع إلى وجهة نظرها، مشددين على أهمية المرجعيات الدينية في مكافحة ظاهرة التطرف العنفي. وأثنى البعض الآخر على طرح موضوع ثنائية المعايير التي يستند إليها الغرب في مقاربتهم لموضوع الإرهاب، معتبرين أن موت الألاف من الأشخاص يوميا في سوريا لا يعتبره الغرب إرهابا ولا يحرك تجاهه ساكنا بينما موت مئات في عملية محددة يعتبره إرهابا يجند ضده قواته الجوية والبرية.

وقدم حسن منيمنة مراجعة نهائية تحدث فيها بشكل مقتضب عن تاريخ الإصلاح الديني في الإسلام. وقال إن الضبابية التي أحاطت بظاهرة التطرف العنفي تعود إلى تعقيداته، معتبرا أن مناقشة الجوانب النفسية والاجتماعية والثقافية لهذه الظاهرة، مكنتنا من طرح أسئلة علنا نحاول الإجابة عليها في لقاء آخر يشارك فيه إسلاميون.

واختتم منسى اللقاء بشكر كل الحضور والمشاركين أملا متابعة هذه اللقاءات قريبا جدا.

من خلال الطروحات والأفكار التي عرضت في هذا المؤتمر، يرى بيت المستقبل ضرورة طرح الإشكاليات التالية للمناقشة في لقاءات لاحقة:

- الفجوة بين الغرب والشرق في تفسير التطرف العنفي والسبل الأيالة إلى ردمها: تشديد الغرب على الدوافع النفسية الخاصة في تفسير نشأة التطرف العنفي وتشديد الشرق على الأسباب الموضوعية الخارجية من سياسية واقتصادية وثقافية ودينية
- موضوع إصلاح المؤسسات الدينية في العالم العربي والإسلامي
- موضوع الإصلاح السياسي والحكمة الرشيدة في العالم العربي
- موضوع إصلاح المناهج التربوية بعامة والمناهج في كليات الشريعة بخاصة
- التهميش الاجتماعي كعامل مؤثر في ظاهرة التطرف العنفي في الوطن الأم وفي بلاد المهجر
- موضوع قوانين الهجرة